

Distr.: General  
18 May 2023  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 16 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات  
للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية  
لدى الأمم المتحدة

تود الإمارات العربية المتحدة وسويسرا، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المنكرة الموجزة لوقائع اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في مالي (انظر المرفق). ونرجو ممتنات تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسكال باريسويل

الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لانا زكي نسيبة

الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا وودوارد

الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة



## مرفق الرسالة المؤرخة 16 أيار/مايو 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلات الدائمات للإمارات العربية المتحدة وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

### فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع بشأن الحالة في مالي، الذي عُقد في 28 آذار/مارس 2023

في 28 آذار/مارس 2023، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن اجتماعاً بشأن الحالة في مالي. واستمع الأعضاء إلى إحاطة من نائبة الممثل الخاص للأمين العام للبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة)، دانيلا كروسلاك، التي كان يرافقها ممثلون عن البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. واختتم الاجتماع باستعراض للتوصيات الرئيسية التي قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وملاحظات إضافية قدّمتها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

### أسئلة طرحها أعضاء المجلس

سأل أعضاء مجلس الأمن عن الآثار التي ستتربت عن السيناريوهات المختلفة الواردة في الاستعراض الاستراتيجي الأخير للبعثة المتكاملة (S/2023/36) على النساء والفتيات، وكيفية تجنب أسوأ النتائج بالنسبة لهن؛ واقتراحات لتعزيز اللغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القرار المقبل بشأن مالي، وخاصة بشأن مشاركة المرأة في عمليات محددة؛ وتحقيق تعاون أقوى بين البعثة وفريق الخبراء الذي يرصد نظام الجزاءات لتيسير إدراج الجناة المزعومين في قائمة الجزاءات. وأثار أعضاء المجلس مسألة ضرورة ضمان حماية النساء والفتيات خارج المناطق المتضررة من النزاع في الشمال والوسط، فضلاً عن الحاجة إلى مزيد من البيانات عن حالة النساء والفتيات في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية. وطلبوا أن تعالج خطط الأمم المتحدة حقيقة أن مشروع الدستور الجديد لا يحتوي على إشارات صريحة إلى التكافؤ بين الجنسين أو العنف الجنساني أو تعزيز حقوق المرأة، والجهود المبذولة لمنع العنف عبر الإنترنت وخارجها ضد المرشحات قبل الانتخابات أو مشاركة النساء والفتيات في الوقاية من الصدمات المتعلقة بالمنح والاستجابة لها، وكيفية قيام البعثة بالمتابعة فيما يتعلق بالأعمال الانتقامية ضد بانيات السلام، بمن فيهن أميناتا ديكو، التي كانت قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2023. ودارت أسئلة أخرى حول أثر الجمود في عملية السلام على النساء والفتيات، ومدى خطاب الكراهية الذي يستهدف النساء في الحياة العامة، ونتائج التحقيق في الانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان في مورا، وسط مالي، في آذار/مارس 2022. وطلب أحد أعضاء المجلس أن تذكر جميع تقارير الأمم المتحدة مجموعة فاغنز بالاسم بدلاً من الإشارة بشكل عام إلى "أفراد الأمن الأجانب".

### النقاط الرئيسية التي أثّرت خلال الاجتماع

- منذ الاجتماع السابق لفريق الخبراء غير الرسمي، المعقود في نيسان/أبريل 2021، اتخذ مجلس الأمن أربعة قرارات، تتضمن جميعها أحكاماً بشأن المرأة والسلام والأمن، واستمع إلى إحاطات من ست نساء ماليات من المجتمع المدني. وآخرهن، السيدة ديكو، التي تعرضت لتهديدات ومضايقات بعد تقديم إحاطتها، واجتمع مجلس الأمن في شباط/فبراير 2023 لمناقشة هذه التطورات المقلقة.

- كما حددت السلطات الانتقالية، ستمهد عدة مواعيد نهائية رئيضية للانتخابات في عام 2023 الطريق للعودة إلى النظام الدستوري، وستبلغ ذروتها في تنظيم الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في شباط/فبراير 2024. وعلى الرغم من بعض حالات التأخير، بما في ذلك تأجيل الاستفتاء الدستوري مؤخرا، أكدت السلطات الانتقالية من جديد أنها لا تزال ملتزمة بالحفاظ على هذا الجدول الزمني للانتخابات.
- أحرزت السلطات الانتقالية بعض أوجه التقدم في وضع التكافؤ بين الجنسين والشمولية على جدول الأعمال السياسي للمرحلة الانتقالية. وتقترب عدة هيئات لصنع القرار الآن من الوصول إلى التخصيص الجنساني التشريعي البالغ 30 في المائة، كما هو مطلوب بموجب القانون منذ كانون الأول/ديسمبر 2015. وعلى سبيل المثال، تشكل النساء 28,6 في المائة من أعضاء الجمعية الانتقالية (مقارنة بـ 9,5 في المائة في عام 2013). وتشكل النساء أيضا 20,7 في المائة من الوزراء والوزراء المنتخبين. وبالإضافة إلى ذلك، عُينت أربع نساء بموجب مرسوم في الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات المؤلفة من 15 عضواً، ويشكلن أكثر من ربع أعضائها. وتشكل النساء 38 في المائة من أعضاء لجنة رصد اتفاق السلام ولجانها الفرعية الأربع. وأيدت الحكومة الانتقالية أيضا الإجماع الاجتماعي والاقتصادي لـ 900 امرأة من الحركات الموقعة وشرعت في تنفيذه، وهي عملية تقودها اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويمولها البنك الدولي.
- على الرغم من أوجه التقدم هذه، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير، لا سيما في الحكومات الإقليمية والمحلية. فعلى سبيل المثال، 4,6 في المائة فقط من المحافظين المعيّنين في تموز/يوليه 2022 وفي شباط/فبراير 2023 هم من النساء. ولا توجد سوى امرأة واحدة تشغل حاليا منصب حاكم، وهي حاكمة سيكاسو، التي هي رابع امرأة تعين حاكمة منذ استقلال مالي. ولا تشكل النساء سوى 11 في المائة من جميع السفراء.
- في 27 كانون الثاني/يناير، عين الرئيس لجنة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور. ولم تشكل النساء سوى 20 في المائة من أعضائها، ولم تعين النساء في بعض المناصب الرئيسية في هذه اللجنة. ودعت الأمم المتحدة المجتمع المدني في تحليل مشروع النص وإبلاغ المجتمعات المحلية به، في حين لم يتم الاتفاق بعد على موعد للاستفتاء بعد تأجيله مؤخرا.
- لا تزال مشاركة المرأة في الاقتصاد أيضا محدودة، حيث تقتصر المرأة إلى إمكانية الوصول إلى الأراضي والأصول المالية والتحكم فيها وملكيته.
- أما بالنسبة لقطاع الأمن، فلا تزال النساء أيضا غائبات إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، لا تشكل النساء سوى 0,6 في المائة من أعضاء آلية تنسيق العمليات المنشأة بموجب اتفاق السلام والتي تتألف من وحدات مشتركة من الجيش الوطني والحركات الموقعة.
- تبذل السلطات الانتقالية جهودا لدعم دخول المرأة إلى الحياة العامة وتمثيلها داخل مؤسسات الدولة ومشاركتها في القطاع الاقتصادي. وفي هذا الصدد، تواصل السلطات الانتقالية التماس الدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك لمبادرات بناء القدرات التي تقودها الحكومة.

- في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، دعمت البعثة المتكاملة، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى وشاملة للجميع، شاركت في قيادتها وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية، المسؤولة عن العملية الانتخابية، ووزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة. وتوجت هذه العملية بإقرار مضمون خارطة طريق لإدماج المنظور الجنساني في العملية الانتخابية والإصلاحات السياسية والإدارية المقبلة. وتعزز البعثة المتكاملة أيضا جهود النساء من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز مهارتهن وقدراتهن القيادية وتحليل مشروع الدستور ونشره.
- تدعم الأمم المتحدة أيضا بناء مهاجع للضابطات في الشرطة والدرك المنتشرات في تمبكتو وغاو وموبتي، لتيسير زيادة تمثيل المرأة في قطاع الأمن.
- يقدم كل من الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين الدعم التقني والمالي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن (2019-2023). وكجزء من جهود إضفاء الطابع المحلي على العملية، اعتُمدت الخطة في تسع مناطق من أصل 20 منطقة (19 منطقة بالإضافة إلى مقاطعة باماكو)، ويشير تقييم أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن تلك المناطق تسجل قبولا أكبر للنساء كفاعلات في مجال السلام والأمن في مجتمعاتهن المحلية، بما في ذلك جهود الوساطة التي يبذلها على المستوى المحلي ومنع نشوب النزاع على صعيد المجتمع المحلي (أكواخ السلام النسائية، ودوائر السلام، ومراصد السلام وغيرها). ولا يزال التحدي الرئيسي أمام زيادة التنفيذ هو الموارد المالية.
- مقارنة بعام 2021، شهد عام 2022 زيادة بنسبة 49 في المائة في حالات العنف الجنساني المبلغ عنها. وكانت نسبة 55 في المائة من هذه الحالات حالات عنف جنسي. وبالإضافة إلى العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والعنف المستهدف للمرأة، والممارسات الاجتماعية الضارة، لا تزال ترد تقارير عن اختطاف الفتيات من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك اختطاف 21 فتاة في سيعو مؤخرا في كانون الثاني/يناير 2023. وطلبت الأمم المتحدة دعما أكبر لتوسيع نطاق المبادرات التي تعمل بالفعل - مثل إنشاء 17 مركزا جامعا للخدمات للناجيات من العنف الجنساني، ونشر وحدات متنقلة لدعم المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، والتدخلات التي تمولها مبادرة تسليط الضوء - وتعزيز جهود جمع البيانات على المستوى المحلي، نظرا لعدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع.
- لا يزال الوصول إلى الخدمات المتعددة القطاعات محدودا للغاية، لا سيما في المناطق النائية حيث توجد المراكز الجامعة للخدمات بشكل رئيسي في عواصم المناطق، مما يجبر الأشخاص الناجين الذين يعيشون خارج هذه المراكز الحضرية على قطع مسافات شاسعة. وفي عام 2022، لم يتمكن 92 في المائة من الأشخاص الناجين من الوصول إلى ملاجئ آمنة، بينما لم يتمكن 42 في المائة من الحصول على الدعم الطبي. وأثرت الحوادث الأمنية، بما في ذلك التخريب، على 65 في المائة من مرافق تقديم الخدمات في غاو وميناكا.
- على الرغم من انتشار انعدام الأمن، الذي أعاق الوصول والرصد والإبلاغ، تحققت الأمم المتحدة من 98 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع أثرت على 85 امرأة و 13 فتاة. وكان

الجناة أفراداً من الجماعات المسلحة، بما فيها تنسيقية الحركات الأزوادية، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وتنسيقية الحركات والجهة الوطنية للمقاومة، فضلاً عن أفراد من الميليشيات وجماعات الدفاع عن النفس، مثل دان نا أمباساغو وغاندا - إيزو. ومما يبعث على القلق تزايد استخدام العنف الجنسي من جانب الميليشيات وجماعات الدفاع عن النفس، وهو العنف الذي كثيراً ما لا يبلغ عنه بسبب قرب هذه الجماعات من المجتمعات المحلية وما يصاحب ذلك من خوف من عمليات الانتقام. وفي بعض الحالات، كان الجناة عناصر مسلحة لم يتسن تحديد هويتها. كما تورط أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية وأفراد أمن أجاناب في حالات عنف جنسي ضد المدنيين.

- واصلت الأمم المتحدة دعم تنفيذ البيان المشترك لعام 2019 للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فضلاً عن الالتزامات الانفرادية من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية بالتصدي للعنف الجنسي، ولا سيما تنسيقية الحركات الأزوادية. وتُوج التعاون المستمر بين البعثة المتكاملة والمجلس الإسلامي الأعلى في مالي بتوقيع فتوى في كانون الثاني/يناير 2023 حثت على حظر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وشددت على ضرورة محاسبة الجناة وشجعت الدعم من المجتمعات المحلية للناجيات والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب. وتواصل الأمم المتحدة دعم السلطات القضائية الوطنية للمضي قدماً في إجراءات القضايا الأربع ذات الدلالة الرمزية المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتي تشمل 145 ضحية ولا يزال لم يبت فيها في المحاكم بعد أكثر من عقد من الزمن.
- اعتمدت الحكومة الانتقالية مرسوماً في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 يحدد طرائق التعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الدعم المالي لتغطية تكاليف العلاج الطبي، فضلاً عن إعادة تأهيل الناجيات وأطفالهن، بمن فيهم الأطفال المولودون نتيجة الاغتصاب المرتبط بالنزاع.
- خلال المناقشة، أبلغ الفريق أيضاً بأن امرأة مالية أخرى من المجتمع المدني اعتُقلت مؤخراً بسبب تصريحات علنية أدلت بها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- في كانون الثاني/يناير 2023، قدم الأمين العام تقرير الاستعراض الاستراتيجي، الذي يتضمن ثلاثة خيارات رئيسية وعدة خيارات فرعية لإعادة تشكيل ولاية البعثة المتكاملة ووجودها. وفي ضوء الحالة الصعبة جداً فيما يتعلق بالمرأة وحقوقها، أصرت الأمم المتحدة على أنه من المهم أن يظل إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن في صميم أي إعادة تشكيل لولاية البعثة، وأن تقليص وجود البعثة سيكون له أثر سلبي على حالة المرأة وحمايتها وقدرتها على المشاركة الكاملة في عملية السلام، وقد يؤدي إلى خطر توسع الجماعات المسلحة المتطرفة وتدهور الحالة الأمنية، مع زيادة انتهاكات حقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، نتيجة لذلك.

## التوصيات

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية<sup>(1)</sup>:

في المفاوضات بشأن تجديد ولاية البعثة المتكاملة، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إعطاء الأولوية للمرأة والسلام والأمن وأن يحتفظ بالإشارات إلى المرأة والسلام والأمن في القرار 2640 (2022)، بما في ذلك في أي إعادة تشكيل للولاية، وأن ينظر في الإضافات التالية:

(أ) حث السلطات الانتقالية في مالي على التطبيق الصارم للقانون رقم 052-2015 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، مع تخصيص حصة نسبتها 30 في المائة للنساء في المناصب التي تُشغل بالانتخاب والتعيين، مع الإعراب عن الأسف لأن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية، والحث على مشاركتها الهادفة في العملية الانتقالية واستعادة الحكم المدني، فضلاً عن أي حوار مع الجماعات المسلحة الموقعة أو غير الموقعة، تماشياً مع توصيات الحوار الوطني لعام 2020؛

(ب) حث ودعم السلطات الانتقالية في مالي فيما يتعلق بتهيئة بيئة مواتية لحقوق المرأة وحمايتها وتعزيزها، تمنع وتتصدى للعنف، بما في ذلك العنف الجنساني، ضد بانيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية المشاركة في الانتقال السياسي والعملية الانتخابية وعملية السلام، بما في ذلك من خلال الأطر القانونية، والطلب إلى البعثة رصد هذه المسائل والإبلاغ عنها؛

(ج) دعوة السلطات الانتقالية في مالي إلى تيسير مشاركة المرشدين داخليا والعائدين، بمن فيهم النساء، في الانتخابات المقبلة والاستفتاء الدستوري؛

(د) حث السلطات الانتقالية على مضاعفة جهودها لتحقيق التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

(هـ) حث السلطات الانتقالية على ضمان مشاركة المرأة، بما في ذلك من المجتمع المدني وفي حالة التشريد القسري داخل البلد، في عمليات صنع القرار المتعلقة بسياسات الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب والنفقات العسكرية؛

(و) حث السلطات الانتقالية على اعتماد وتنفيذ قانون بشأن العنف الجنساني، وإنشاء آلية لتيسير حماية ضحايا العنف الجنساني، وتعزيز إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة، وطلب الدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتحقيق هذه الغاية؛

(ز) حث السلطات الانتقالية على إعطاء الأولوية لقضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاع التي تبت فيها المحاكم منذ عقد من الزمن الآن، والتحقيق في الانتهاكات أو التجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من جانب القوات المسلحة الوطنية والجماعات المسلحة والمليشيات وأفراد الأمن الأجانب، وضمان تنفيذ قانون التعويضات بشكل فعال وتلبيته لاحتياجات

(1) هذه التوصيات اقتراحات مقدّمة من المشاركين من الأمم المتحدة في الاجتماع أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، بما في ذلك مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ولكنها ليست توصيات صادرة عن فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو عن أعضاء المجلس.

الأشخاص الناجين، بما في ذلك الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وأولئك الذين أدلوا بشهاداتهم أمام لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة؛

(ح) ضمان استقدام عدد كاف من مستشاري الشؤون الجنسانية ومستشاري شؤون حماية المرأة للوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع في مالي والعمل عن مقربة من المجتمعات المحلية المعرضة للخطر؛

(ط) دعوة السلطات الانتقالية إلى التعجيل بتنفيذ البيان المشترك للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وخطّة العمل المشتركة لمدة ثلاث سنوات التي اعتمدها حكومة مالي والبعثة المتكاملة لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له؛

(ي) الطلب إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين المساهمة في منع الممارسات الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات والتصدي لها ووضع حلول مبتكرة للتصدي لها في المناطق التي يكون فيها وجود الدولة محدودا؛

(ك) الطلب إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين إجراء تقييمات للمخاطر مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الآثار الضارة لتغير المناخ وضمان مشاركة المرأة وقيادتها بشكل هادف في الجهود الرامية إلى معالجة أثر الصدمات المتعلقة بالمناخ على السلام والأمن في مالي، بما في ذلك من خلال إدارة الموارد الطبيعية المراعية لحالة النزاع؛

(ل) الطلب إلى الأمم المتحدة والشركاء الدوليين دعم البرامج الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها وتمكينها التي ستسهم في تحقيق الاستقرار في وسط البلد وشماله.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأعضاء مجلس الأمن طلب معلومات أكثر تفصيلا من الأمم المتحدة بشأن حالة حقوق المرأة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في وسط وشمال مالي، والأثر المحتمل لكل خيار من الخيارات المنصوص عليها في الاستعراض الاستراتيجي للبعثة المتكاملة (S/2023/36) المؤرخ 16 كانون الثاني/يناير 2023)، فضلا عن انسحاب عدة بلدان مساهمة بقوات.

وأعرب الرئيسان المشاركان عن شكرهما لجميع المشاركين والتزموا بمتابعة المسائل الهامة التي أثّرت في الاجتماع.